

للعامل المحذوف واما التحديق الذي هو مقابل المشهور في نون
 محل النصب على المفعولية وليس في محل رفع على الخبرية بل الخبر
 هو المحذوف ويسمي اي مجموع الجار والمجرور وقوله حينئذ
 اي حين استقر معاني المتعلق بالفتح فيه اي بان لم يبتغ فيه لم
 يجب حذف المتعلق بالفتح فيه مستقلا في مستقر فيه
 فهو من بان المحذف والاتصال اي لا يستقر معاني المتعلق بالفتح
 فيه والا لم يجب حذفه اي والا يستقر معاني المتعلق بالفتح
 فيه اي بان لم يبتغ فيه لم يجب حذف المتعلق بالفتح اي يجب
 ذكره ان لم يفتح في قوله عليه والام يجب بل يجوز الامر بل والحاصل
 ان المفعول من اللب وشرحه ان اللغوي ما يكون عاملا خارجا عن
 الظن غير مفعول منه سواء ذكر اوله والستقر مفعول منه معاني
 عاملة المقدر الذي هو من الافعال العامة وكان المقدر هنا من
 كان التامة والاتسلاست التقديرات ظرفا لغوا اي
 لانه الفاعل عن معاني المتعلق اي حلي منه متعلقة خبر
 فان الاحال كما قيل ولا خبر لكان محذوفه كما هو مقتضى صريح
 السئلة العلامة المروي الا ان يكون حل معاني بما حمل
 محذوف فيه اشارة الي ان محذوف صفة لوصف محذوف
 هو عامل لظهوره وقوله محذوف اي جواز الكثرة الاستعمال
 قاله وهو غير ظاهر فالصواب التفصيل وهو ان المحذف
 تارة يكون واجبا وتارة جائزا فان جعل الجار والمجرور متعلقا بالابتداء
 او بالابتداء الذي هو المبتدأ فلحذف جائز لا واجب لانه ظرف لغو
 وان كان متعلقا بالخبر المحذوف فيما اذا اقتد ابتداءي وقد ركوب
 عاما وهو حاصل ونحوه فالحذف يكون واجبا لا جائزا الا بانه
 ظرف

ظرف لغو وان جعل متعلقا بالخبر المحذوف مستقرا وكذا اذا جعل حالا
 وحينئذ فلا يصح القول بالحذف بالجواز او الوجوب ثم بعد كنه
 هذا رايت في شرح عمارة ذكر معاني ما قلناه اسم مصدر
 كما انما قال مصدر يدل على قول المصدر في تقديره ابتداءي ولا
 يراد الحذف الا فيجوز ان يتقدر غيره من نحو الاسم الفاعل نحو انما مبتدئ
 مصدر بالتعريف يدل من الاسم او عطفا بيانا اي حيث
 صرح به فيعرب بعد الضمير به لا او عطف بيان او خبر مبتدأ
 محذوف ويحذف انه اراد بضمه بقوله اسم مصدر اي اطلق
 الاسم واراد به المصدر والخراج التثنية للاسم به وان
 صح ان يكون الاسم فاعل كما في مبتدئ بسم الله او اسم مفعول
 كهذا الكتاب مبدؤ بسم الله للجل قول المصدر بعد كقولك التثنية
 وقوله ولا يراد على محذوف المصدر نحو ثم اما الخا اي ثم بقول
 في بيان لعرب كلامه اما والجملة اما مستأنفة او عطف على
 قوله يجب ان يكون الحذف ترتيب الاخباري الا ان فيه يحال
 من التثنية وكتب العلامة المروي فقال صنيعه بمتضاهي
 انه حال وقيل انه خبر لكان محذوفه قيل وهو الصواب اذ
 اسمها قوله كل منهما امر وفيه نظر اذ لا يتعين كون كل اسم لكان
 بل يجوز ان يكون نائب فاعل المقدم بل هو اظهر منه واولي تدبر
 على الحذف كان وحدها ومع اسمها انما يطرد بشرط معتبرة
 لم توجد هنا كما فيه عليه ابن مالك في خلاصته انتهى
 في التقدير متعلق بقوله عطفها اي الباء وقوله فيه
 اي التقدير وهو يتعلق بنحو خراهم على الوجه الذي وهو
 ان يتقدر بعد الجار والمجرور اي هو متأخر عن الاسم الله لا عن